

عرض

الكتب

المُلَخَّص

الواقع أن التعريف بالأثر لا يكتمل حتى يتقدمه
تعريف بالمؤثر والمفتي اثر جليل من آثار الشيخ
الكبير أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن
قداحه المقدسي .

ولئن أردنا أن نتحدث عن المفتي أحمد أمهات
كتب الفقه الاسلامي العام فائساً لا نستطيع ان
نعطي الحديث عنه حقه حتى نعرف صاحبه ابا
محمد وحتى نعرف المتن الذي هو رحمه وحتى نعرف
صاحب ذلك المتن الذي ارتضى ايسو محمد ان
يعرف وقتاً ذويلاً من عمره في شرح ذلك المتن .

في الأبن قدرا

لسماحة الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع
نائب الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء
والدعوة والإرشاد

أما ابن قدماه فهو موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدماه
بن مقدم ابن نصر المقدسي ثم الدمشقي الصالح العتيلي يتصل نسبة بسالم بن
عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم .

ولد رحمه الله في شهر شعبان عام ٥٤١ هـ بجماعيل إحدى قرى نابلس بفلسطين
ولما استولى الصليبيون على البلاد هاجر مع والده إلى دمشق ولما بلغ العاشرة من
عمره حفظ القرآن وتعلم كثيرا من العلوم الشرعية على أبيه وأبني الكارم وأبي
المعالي وغيرهم . ثم سافر مع ابن خالته عبد الغني المقدسي إلى بغداد فالتقى
بالشيخ الجليل عبد القادر الجيلاني وقرأ عليه مختصر الفرقسي ثم توفي الشيخ
عبد القادر فسافر إلى مكة حاجا ونسج من بعض علمائها منهم إمام الحنابلة بالحرم
المكي العافظ المحدث المبارك بن الطياح ثم عاد إلى بغداد وأكّام أبا الفتح بن أبي
وقرأ عليه كثيرا من مسائل الغلال والأصول والمذهب وأعجب به ابن المنى أصحبا
دفعه إلى أن يشير عليه بالسكنى في بغداد حيث قال له : أسكن هنا فإن بغداد مفتقرة

اليك وانت تخرج من بغداد ولا تغلف فيها مثلك . ثم رجع الى دمشق واشتغل بتصنيف كتابه القيم المغني بالإضافة الى حلقات التدريس التي كان يشاهدها في جامع دمشق وغيره حيث أخذ العلم عنه خلق كثير منهم ابن أخيه عبد الرحمن بن أبي عمر صاحب الدرر الكبير .

وتوفي يوم السبت الموافق عيد فطر العام المئتين بعد المئنة وصلي عليه وتبع جنازته الى مشاء الأخير في سفح جبل قاسيون بدمشق عدد كبير امتلأ بهم الجبل .

قال صاحب المختارة ضياء الدين المقدسي عن أبي محمد : كان رحمه الله اماماً في القرآن وتفسيره اماماً في علم الحديث ومشكلاته اماماً في الفقه بل أوجد زمانه . اماماً في علم الخلاف ، أوجد زمانه في الفرائض . اماماً في الحساب اماماً في النجوم السيارة والمنازل آ . هـ .

وقال مؤرخ الدولة الصلاحية عبد الرحمن شامة المقدسي :

بلغني من غير وجه عن الامام أبي العباسي أحمد بن تيمية رحمه الله أنه قال : ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق رحمه الله آ . هـ .

وقال العافظ بن رجب رحمه الله في طبقات العنابلة في معرض ترجمة حياة أبي محمد : له التصانيف الكثيرة العسنة في المذهب فروعاً وأصولاً وفي الحديث واللغة والزهد والرفائق وتصانيفه في أصول الدين في غاية الحسن أكثرها على طريقة المحدثين مشحونة بالأحاديث والآثار بالأسانيد كما هي طريقة الامام أحمد وأئمة الحديث . ولم يكن يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام ولو كان بالرذ عليهم وهذه طريقة أحمد والمتقدمين . وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره ولا يرى إطلاق ما لا يؤثر من الميائرت . ويأسر بالاقرار والامرار لما جاء في الكتاب والسنة من الصفات من غير تغيير ولا تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تأويل ولا تعطيل . ثم ذكر له مجموعة من المصنفات من أهمها في أصول الدين : البرهان في مسألة القرآن ، مسألة الطور ، الاعتقاد .

وفي الحديث : مختصر العزل للخلال • وفي النفس : النفس والكسالي والمقنع
والعمدة ومختصر الهداية لأبي الخطاب وفي أصول الفقه روضة المناظر وله في اللغة
قنعة الأريب في الغريب وله في الأنساب الاستبصار في نسب الانتصار وله في الزهد
والاخلاق والرقائق كتاب المتحابين في الله • فضائل عاشوراء • فضائل العشر •
والحق أن الضياء المقدسي قد وفي أبا محمد حقه حينما ذكر امامته في علوم
الشريعة وما ينطبق بها فجزا الله خيرا ورحم الله أبا محمد وأسكنه فسيح جناته •

وأما صاحب مختصر الغرقي : فهو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله
بن أحمد الغرقي من أعيان فقهاء الحنابلة وصفه الذهبي بأنه شيخ الحنابلة وذكر
أبن كثير بأنه من سادات الفقهاء والعباد كثير الفضائل والعبادة خرج من بغداد
مهاجرا الى دمشق لما كثر بها الشر والسب للصحابة والسلف الصالح •

وقال ابن أبي يعلى : كان الغرقي علامة بارعا في مذهب أبي عبدالله وكان
ذا دين وأخا ورع قرأ العلم على والده وعلى أبي بكر المروزي وحرب الكرمانى
وصالح وعبدالله ابني الامام أحمد وقد أكثر من ملازمة المروزي وصحبته حتى لقب
بخليفة المروزي • وقرأ عليه جماعة من شيوخ المذهب منهم أبو عبدالله بن بطه
وأبو الحسين التميمي وأبو الحسين بن سمعون وغيرهم وله رحمه الله مصنفات
كثيرة إلا أنه لم يظهر منها إلا مختصرة لأنه خرج من مدينة السلام مهاجرا لما كثر
فيها سب الصحابة وأودع كتبه فاحترقت الدار التي كانت بها الكتب واحترقت
كتبه فيها •

وقد توفي رحمه الله في دمشق سنة ٣٢٤ رحمه الله وأسكنه فسيح جناته •

وأما مختصر الغرقي : فيعتبر من أول ما ألف في الفقه الحنبلي وقد جعل الله
فيه من الخير والبركة والنتع الميم مساحا جعل علماء المذهب ملين المنايا
به تعلما وتعلما ونشرا وشرحا فلقده أكثروا من شروحه نشرًا ونظمًا
حتى قيل أن شروحه تجاوزت ثلاثمائة شرح أهمها وأعظمها المنصبي لأبي
محمد بن قدامة • وشرحه القاضي ابن أبي يعلى بشرح يتسع في مجلدين
قيل أنهما موجودان في المكتبة الظاهرية بدمشق وشرحه الزركشي
بشرحين أحدهما مطبوع والأخر مختصر وللإمامة آل الجنيح عزم في طباعة أحد
الشرحين أنابهم الله • وقام بنظمه جعفر السراج وسماه الدرة اليتيمة • وشرح

مفرداته العلامة يوسف بن عبد الهادي بشرح سماه الدر الثقي في شرح الفاظ الغرقي
كما خرج أحاديثه في كتاب آخر سماه الثغر الياسم في تفرج أحاديث مختصر أبي
القاسم .

وأما المفتي : فهو موضوع حديثنا وببيت التصيد في بحثنا هذا فإنه أشهر من
أن يعرف فهو أحد أزهات الكتب في الفقه الاسلامي العام ومن أهم المراجع وأوقاها
واشملها في الفقه العنيلي قال عنه المز بن عبد السلام رحمه الله : لم تطب نفسي
بالفتيا حتى صارت ، نسفه المفتي عندي . وقال أيضا : ما رأيت في كتب الاسلام
في العلم مثل المحلي والمجلي وكتاب المفتي للشيخ موفق الدين بن قدامة في جودتهما
وتحقيق ما فيهما .

لقد درج كثير من العلماء على المبالغة في افتراض شمول النفع في مؤلفاتهم
حيث يختارون لها من الاسماء ما يتفق مع تلك المبالغات مثل : القول السديد ،
الدر المكنون ، القول الوافي ، وقد اختار شيخنا الجليل ابو محمد لكتابه القيم اسما
قد يكون لاسمه قبل قراءته رأى في أنه من جنس أولئك في الادعاء والمبالغة في
التسمية حيث سماه المفتي ولا شك في أن هذه التسمية تكلف الكثير في سبيل أن يكون
مساها كذلك وقد يقع صاحبها في اخراج بالغ عند معاولته الوفاء بمقتضيات هذه
التسمية وهذا الوصف . ولكن صاحبنا أبا محمد استطاع بكل قوة وثقة أن يجعل
من كتابه مغنيا بحق فقد أصاب التسمية وصدق في الوصف .

كما أن كثيرا من المؤلفين قدم لبعض ما ألفه مقدمة ذكر فيها طريقته ومسلكه
الذي التزمه على نفسه في تأليفه ولكن الكثير منهم جبروا من الوفاء بما التزموا
على أنفسهم في مقدمات مؤلفاتهم إلا أبا محمد فقد ذكر في مقدمته لكتابه القيم
المفتي بعد أن ذكر أن على أقوال أئمة الفقه مدار الاحكام وبمذاهبهم يقتضي فقهاء
الاسلام قال ما نصه :

وكان امامنا ابو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه من أوقاهم
فضيلة وأقربهم الى الله تعالى وسيلة وأتبعهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
واعلمهم به وأزهدهم في الدنيا وأطوعهم لربه فلذلك وقع اختيارنا على مذهبه .
وقد أحببت أن أشرح مذهبه واختياره ليعلم ذلك من اقتضى آثاره . وأبين في كثير
من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه وأذكر لكل امام ما ذهب اليه تبركا بهم

وتمريفاً لمذاهبهم وأشير إلى دليل بعض الأقوالهم على سبيل الاختصار والاقتصار من ذلك على المختار وأعزو ما أمكنتني عزوه من الأخبار إلى كتب الأئمة من علماء الآثار ليحصل النعمة بمدلولها والتمييز بين صحيحها ومعلولها فيعتمد على معروفها ويعرض عن مجهولها آ - ه -

فلقد وفي رحمه الله بما التزمه على نفسه في مقدمة كتابه من ذكر الأقوال أهل العلم والمنايا يستند كل قول من حيث الدقة في الإيراد والأمانة في النقل ثم مناقشته لتلك الأقوال وما استدلل لها من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو غير ذلك -

ولئن كان الموفق رحمه الله حنبلي المذهب وأنه لا يأنو جهداً في رد ما يخالف المذهب مما يعتقد أنه الحق والصواب لا يتجاوز كما يتضح ذلك من عباراته بعد استعراضه أقوال أهل العلم في المسألة الفقهية ومن ذلك ما يروي فيها عن الإمام أحمد أو يخرج له فيها وجه حيث يرد الأقوال المخالفة بقوله : ولنا - ثم يذكر دليل المذهب في ذلك ويرد ما يخالفه لأن كان الموفق هكذا فهو لا يلتزم هذا المسلك دائماً بل قد نجده عند ذكر مسألة فقهية فيها الخلاف بين الفقهاء ويظهر له فيه إرجاعاً عن القول المخالف للمذهب بكثير من تبرير صحة ذلك القول المخالف للمذهب ويترك الدفاع عن رأي المذهب مما يجعلنا نقول بأنه رحمه الله لم يكن مقلداً ولا متصعباً للمذهب اسمه وإنما يعتبر من مجتهدي فقهاء الإسلام -

ولا شك أن المتتبع لكتابه القيم المفضي يجد أكثر من دليل يؤيد ما نقوله عنه ويكفيها استدلالاً على ذلك إيراد المسألتين التاليتين :

المسألة الأولى :

في وقت ذبح هدي التمتع ذكر خلاف أهل العلم في ذلك من حيث السعة في الوقت والضيق وذكر أن المذهب عدم جواز ذبح هدي التمتع قبل يوم النحر وذكر الرأي الآخر في جواز الذبح قبل يوم العيد وأكثر من توجيهه وتبريره ولم يرد عليه كعادته في رد ما يخالف المذهب مما يعتقد أنه الحق يتضح ذلك من قوله :

فأما وقت إخراج هدي النحر وبه قال مالك وأبو حنيفة لأن ما قبل يوم النحر لا يجوز فيه ذبح الأضحية فلا يجوز فيه ذبح هدي التمتع كمثل التحلل من المرة -

وقال ابو طالب سمعت احمد قال في الرجل يدخل مكة في شوال ومعه هدي قال يتحرره بمكة وان قدم قبل العشر تحرره لا يضييع او يموت أو يسرق وكذلك قال عطاء - الى أن قال - وقال الشافعي يجوز تحرره بعد الاحرام بالحج قسولا واحدا وفيما قبل ذلك بعد حله من العمرة احتملان ووجه جوازه أنه دم يتعلق بالاحرام وينوب عنه الصيام فجاز قبل يوم النحر كعدم الطيب واللباس ولأنه يجوز ابداله قبل يوم النحر فجاز اداؤه قبله كسائر الفديات ١٠ - ١١ هـ وقال في موضع آخر يتحدث فيه عن جواز الصيام من المتمتع بعد الاحرام بالعمرة لمن عدم الهدي - وأما تقديمه على الوجوب فيجوز اذا وجد السبب كتقديم الكفارة على الحث وزهوق النفس ٠ وأما كونه بدلا فلا يقدم على المبدل فقد ذكرنا رواية في جواز تقديم الهدي على احرام الحج وكذلك الصوم ١٠ - ١١ هـ (١)

المسألة الثانية :

في حكم بيع العربون فقد ذكر المسألة وذكر خلاف أهل العلم في جواز أخذ العربون في حال عدول المشتري عن شراء السلعة التي اشتراها واشترط لها خيارا لامضاء البيع بعد دفعه عربونا لذلك وذكر أن المذهب جواز أخذ العربون وهذا القول انشره به الامام احمد رحمه الله دون غيره من الأئمة الثلاثة ثم ذكر الرأي الآخر في عدم جواز أخذ العربون وذكر أنه قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ثم وجه القول بعدم الجواز توجيهها بتضح منه ماله اليه وأخذ به وتركه مما عليه امامه فقال :

والعربون في البيع هو أن يشتري السلعة فيدفع الى البائع درهما أو غيره على أنه ان أخذ السلعة احتسب به من الثمن وان لم يأخذها فذلك للبائع ٠٠٠ قال احمد لا بأس به وفعله عمر رضي الله عنه وعن ابن عمر أنه أجازاه وقال ابن سيرين لا بأس به وقال ابن المسيب وابن سيرين لا بأس إلا كره السلعة ان يردها ويرد معها شيئا وقال احمد هذا في مضاء واختار أبو الخطاب أنه لا يصح وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وروى ذلك عن ابن عباس والحسن لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربون رواه ابن ماجه ولأنه شرط للبائع شيئا يغير عوض

(١) المرة الثالث من المني ص ٤٦٦ - ٤٦٨ .

فلم يصح كما لو شرطه لأجنبي ولأنه بمنزلة الخيار المجهول فإنه اشترط أن له رد البيع من غير ذكر مدة فلم يصح كما لو قال : ولي الخيار متى شئت رددت السلعة ومنها درهما وهذا هو القياس وإنما صار أحمد فيه إلى ما روى فيه عن نافع بن عبد العارث أنه اشترى لعمر دار السبن من صفوان بن أمية فإن رضي عمر والا فله كذا وكذا . قال الأثرم قلت لأحمد تذهب إليه قال أي شيء أقول ؟ هذا عمر رضي الله عنه . وضعت الحديث المروي . روى هذه القصة الأثرم بإسناده .

فأما أن دفع إليه قبل البيع درهما وقال لا تبع هذه السلعة لغيري وإن لم اشتراها منك فهذا الدرهم لك ثم اشتراها منه بعد ذلك بعقد مبتدئ وحسب الدرهم من الثمن صح لأن البيع خلا عن الشرط المقصد . ويحتمل أن الشراء الذي كان لعمر كان على هذا الوجه فيحتمل عليه جمعا بين فعله وبين الغير وموافقة القياس والأئمة القائلين بقساد المربون . وإن لم يشتري السلعة في هذه الصورة لم يستحق اليافع الدرهم لأنه يأخذه بغير عوض ولصاحبه الرجوع فيه ولا يصح جعله عوضا عن انتظاره وتأخير بيعه من أجله لأنه لو كان عوضا عن ذلك لما جاز جعله من الثمن في حال الشراء ولأن الانتظار بالبيع لا تجوز المفاوضة منه ولو جازت أن يكون مطوم المقدار كما في الإجارة (١) .

إن المتبع لفقه أبي محمد في منفيه يجد الكثير مما يشبه هاتين المسألتين ويتضح له أن المغني ليس فقها خاصا بالحنابلة وإنما هو فقه عام يلتبس صاحبه الحق لميتمعه ويدافع عنه سواء كان القائل به أمامه أو قال به غيره ويترادى غير الحق فيرده ويقتد جوائب مجانية الحق ولو كان القائل به أمامه .

ولئن كان المغني في الواقع شرحا لمختصر الغرقي فإنه في الحقيقة كتاب مستقل تعتبر مسائل الغرقي أبوابا لهذا الكتاب القيم ولهذا صلب أن يكون شرحا كبيرا للمتنوع بعد إجراء تعديلات تهدف إلى الربط بين مسائل المتنوع لتكون تلك المسائل نصوصا يكون المغني شرحا لها وبمسمى جديد هو الشرح الكبير .

قال ابن أبي عمر عبد الرحمن محمد بن أحمد بن قدامة في خطبته الشرح الكبير نصه : اعتضدت في جمعه على كتاب المغني وذكرته فيه ما لم أجده فيه من

(١) المغني ج٢ ص ٢٠٩ .

الفروع والوجوه والروايات ولم أترك من كتاب المغني الا شيئا يسيرا من
الأدلة ١٠ هـ

والحق ان المغني ثروة فقهية عظيمة تعتبر من اعظم المصادر للفقه الاسلامي
العام ومن اغنى المراجع لطلاب العلم ورواد المعرفة ١٠ وهو بحق جدير بما ناله من
عناية لدى الفقهاء المعاصرين فلقنوا علموا فضلوا فسادعوا السى طباعته ثم جددوا
طباعته اكثر من مرة يحفرهم الى ذلك رواج سوقه وكثرة طلابه وصدق مقالة
سلطان العلماء العز بن عبد السلام : ما طابت نفسي بالفتيا حتى وجدت عندي
نسخة من المغني ١٠ كما أدركت وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في دولة الكويت
الثقافة فضل هذا الكتاب فاستغلضت منه مجيما للفقه الحنبلي طبعته في جزئين
كبيرين وكم تمنى ان تتم العناية بالكتاب حينما ييسر الله له من يقوم بتفريج
أحاديثه كما فعل العافظ بن حجر في كتابه « التلخيص » الغير في تفريج أحاديث
الهداية ١٠ وابن حجر ايضا في كتابه الدراية في تفريج أحاديث الهداية ١٠

اننا نتوجه بهذه الأمنية الى شيخنا الجليل العلامة المحدث الشيخ عبد العزيز
بن عبدالله بن باز لا لأن يقوم بذلك فهو خير من يقوم به الا ان أعمال المسلمين
شغلته عن مثله ولكن ليشير على من يراء أهلا لهذا الامر بالقيام به ١٠ فمغني
أبي محمد أهل للعناية والاهتمام وبذل الجهد في سبيل نشره وتيسيره لطلاب العلم
فجزاء الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء وجعل فيما قدمه في كتابه من العلم
الواسع والنصح لأهل العلم زلفى تقربا الى الله وجمعنا به في مستقر راحته انه
هو البر الرحيم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ١٠

١٣٩٧/٢/٢٨ هـ

الشيخ عبدالله بن سليمان بن متيع

نائب الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء

والدعوة والإرشاد

المعالي

- ١ - طبقات الصائفة لابن أبي عمير .
- ٢ - وفيات الاعيان لابن خلكان .
- ٣ - البداية والنهاية لابن كثير .
- ٤ - شذرات الذهب لابن عداد .
- ٥ - تذكرة العقائد للذهبي .
- ٦ - المشتم لابن الجوزي .
- ٧ - طبقات الفقهاء للشيرازي .
- ٨ - تاريخ بغداد للبغدادي .
- ٩ - اهل طبقات الصائفة لابن رجب .
- ١٠ - المعبر في خبر من خبر للذهبي .
- ١١ - المدخل لابن سدر .
- ١٢ - مقدمة المغني والشرح الكبير لرشيد رضا .
- ١٣ - المغني والفتاوى الكبير .
- ١٤ - روضة الناظر لابن قدامة .

المغني
لابن
قدامة